الأمم المتحدة S/2006/707

مجلس الأمن

Distr.: General
1 September 2006
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الحاصلة في كوسوفو (جمهورية صربيا) في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

ثانيا – التقييم السياسي

٢ – أثناء الفترة المشمولة بالتقرير واصل مارتي اهتيساري مبعوثي الخاص لعملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلا، الجمع بين ممثلي بلغراد وبرشتينا معا من أجل إجراء محادثات مباشرة. وواصلت البعثة دعمها للعمل الذي يقوم به مبعوثي الخاص، بينما سعى هذا الأخير إلى تشجيع الحصول على نتائج أفضل من تنفيذ المعايير. وعقد أول اجتماع رفيع المستوى في فيينا في ٢٤ تموز/يوليه. ورأس رئيس ورئيس وزراء صربيا ورئيس وزراء كوسوفو وفدي بلديهما. وكان الاجتماع مفيدا، حيث أتاح للطرفين فرصة لطرح اقتراحاتهما بشأن وضع كوسوفو مستقبلا على المستوى السياسي، رغم أن كل طرف استخدم هذا المنتدى ليكرر الإعراب عن موقفه المعارض، الحكم الذاتي الواسع النطاق والاستقلال، على التوالي.

٣ – وعقدت بعد ذلك في فيينا ثلاث جولات إضافية من المحادثات المباشرة بين الطرفين حول لامركزية المهام الحكومية والإدارية في كوسوفو (بما في ذلك تعيين حدود البلديات) وذلك في ٤ و ٥ أيار/مايو، ثم في ١٩ تموز/يوليه ثم في ٧ آب/أغسطس. والتقى الجانبان لمناقشة التراث الثقافي والمواقع الدينية في ٢٣ أيار/مايو و ١٨ تموز/يوليه، والمسائل الاقتصادية

080906 070906 06-48349 (A)

في ٣١ أيار/مايو، وحقوق المجتمع المحلي يوم ٨ آب/أغسطس. ورغم تلاقي الطرفين حول بعض المسائل، فإن المحادثات كشفت عن أنهما ما زالا متباعدين للغاية بشأن أغلب المسائل.

الحالة السياسية

٤ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كانت عملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلا، وما تنطوي عليه من تحديات سياسية، تسيطر على الحالة السياسية في كوسوفو. وكانت أبرز هذه التحديات مسألة حكم ذلك الجزء من كوسوفو الذي يقع شمال نهر إيبار. وما زالت أقوال وأفعال الطرفين تبين أن هذه المسألة هي من أكثر المسائل حساسية وأنها تمثل تحديات هائلة أمام التوصل إلى حل مستدام لعملية تحديد وضع كوسوفو مستقبلا. ولا بد أن تنسق أي نُهج خاصة بشمال كوسوفو تنسيقا جيدا بين العناصر الدولية الفاعلة ذات الصلة.

٥ - وما زالت العلاقات بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو يشوبها التوتر، وبالأخص في شمال كوسوفو. ففي شهر أيار/مايو، كانت هناك عدة حوادث أمنية حظيت باهتمام إعلامي واسع، مما أثّر على صرب كوسوفو، ولكن لم تكن بالضرورة ذات طبيعة عرقية. واستنكر بعض قادة صرب كوسوفو والسلطات الصربية هذه الحوادث باعتبارها اعتداءات عرقية، كما قامت مظاهرة في أعقاب هذه الحوادث في ٥ حزيران/يونيه ضمت ما يقرب من ٨٠٠ شخص من صرب كوسوفو في بلدية زفيتشان احتجاجا عليها. كما أعلن مجلس بلدية زفيتشان في حينه أن الوضع الأمني في البلدية والمناطق المحيطة بها يستلزم اتخاذ تدابير ''استثنائية''، بما في ذلك وقف الاتصالات بالمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، وربما نشر قوات من الشرطة الصربية ومشاركتها في التحقيق. وفي ١٢ حزيران/يونيه، أكد أعضاء مجلس بلدية زوبين بوتوك أنهم سيوقفون أيضا اتصالاتهم بالمؤسسات المؤقتة؛ وسيتخذون استعدادات ''لحماية أنفسهم''؛ وسيوقفون تعاونهم مع قوات شرطة كوسوفو في المنطقة. وفي ١٣ حزيران/يونيه، اتخذ مجلس بلدية ليبوسافيتش نفس الإجراء. وفي ١٧ تموز/يوليه طلب رؤساء مجالس البلديات في ٣ بلديات شمالية والمنسق الإقليمي لمركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا لشمال كوسوفو، سحب أفراد الشرطة من ألبان كوسوفو التابعين لقوات شرطة الحدود لكوسوفو. وفي الوقت الذي رفضت فيه البلديات إجراء أي اتصالات مع المؤسسات المؤقتة، فإنها واصلت تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو.

٦ - وقد ردّت البعثة وقوة كوسوفو على ذلك بزيادة الوجود الأمني عن طريق نشر المزيد من قوات الشرطة الدولية وشرطة كوسوفو. وقام ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص بإجراء اتصالات مع السلطات في بلغراد وبرشتينا وشمال كوسوفو من أجل معالجة هذه الحالة، وسعت البعثة إلى تحسين تدفق المعلومات إلى السكان المحليين. وفي ٤ آب/أغسطس، أكد

فريق الاتصال مجددا أنه لن يكون هناك تقسيم لكوسوفو، ودعا سكان بلغراد وبرشتينا وكوسوفو إلى اتخاذ خطوات لكفالة إبقاء شمال كوسوفو منطقة مستقرة تحترم فيها حقوق الجميع. كما أشار فريق الاتصال إلى أن المجتمع الدولي سيواصل اهتمامه بصورة متزايدة بالوضع في شمال كوسوفو، قبل وبعد تحديد وضع كوسوفو مستقبلا.

٧ - وواصل حزبا الائتلاف الحاكم، وهما الرابطة الديمقراطية لكوسوفو والتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، تعاونهما تحت قيادة رئيس وزراء كوسوفو عجيم سيكو. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، ومع مرور ١٠٠ يوم على تولي منصبه أكد رئيس الوزراء أنه راض عن أداء حكومته.

٨ - واستمر التحسن في أداء جمعية كوسوفو؛ حيث زاد انتظام عقد اجتماعاتها وتحسنت شفافية أعمالها، بالإضافة إلى زيادة المداولات قبل اعتماد القوانين. وبينما استمرت الخلافات بين الائتلاف الحاكم وأحزاب ألبان كوسوفو المعارضة، وهي الخلافات التي عرقلت أداء الجمعية في بعض الأحيان، فإنهما ظلا متحدين فيما يتعلق بنتائج العملية السياسية الجارية. وواصلت أحزاب ألبان كوسوفو المشاركة في فريق كوسوفو للتفاوض. وبينما كان ينبغي أن يؤدي تركيزها على عملية تحديد الوضع في المستقبل إلى زيادة التواصل على مستوى رفيع بين قادة ألبان كوسوفو ومجتمعات الأقليات، فإن ذلك التواصل نقص عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقد شارك أفراد من المجتمع غير الصربي في محادثات تحديد وضع كوسوفو مستقبلا كجزء من وفد بريشتينا.

٩ - وما زالت مشاركة صرب كوسوفو في هياكل الحكم في كوسوفو هامشيا، ولا سيما على المستوى المركزي، وما زال عدم مشاركتهم في الحياة السياسية والمؤسسية يمثل عقبة أمام الوفاء ببعض المعايير. وواصل صرب كوسوفو من المناطق الشمالية لكوسوفو مشاركتهم في محادثات تحديد الوضع في المستقبل، كجزء من وفد بلغراد. وزادت أغلب البلديات من مشاركتها في شؤون مجتمعات الأقليات وتجاوبها معها، رغم عدم وجود زيادة تُذكر في مشاركة صرب كوسوفو في الهيئات التابعة للبلديات أو تلك التي أنشئت لحماية حقوق المجتمعات المحلية ومصالحها. ومع ذلك، استمر الحزب الديمقراطي الصربي لكوسوفو وميتوهيا في المشاركة في الحكومة محتفظا بوزارة المجتمعات المحلية والعائدين. كما أن بعض زعماء صرب كوسوفو داوموا على الاتصال بصورة غير رسمية بممثلي المؤسسات المؤقتة.

١٠ - وللأسف، لم يحدث أي تغيير في موقف بلغراد، التي استمرت في تثبيط مشاركة صرب كوسوفو في أجهزة الحكم في كوسوفو، ولم تستجب حتى الآن للدعوات بإعادة السجلات المساحية لكوسوفو. واستجابة للتوجيه الذي صدر في شهر آذار/مارس عن مركز

التنسيق (انظر S/2006/361، الفقرة ٩) اختار أغلب الموظفين من صرب كوسوفو أن يكونوا مُدرجين في كشوف مرتبات الأجهزة الموازية المدعومة من بلغراد، بدلا من كشوف المرتبات الخاصة بالمؤسسات المؤقتة. ويسعى كل من ممثلي الخاص ومبعوثي الخاص إلى تغيير هذه الأوضاع.

١١ - وفي أعقاب المشاورات التي أجراها ممثلي الخاص مع جميع العناصر السياسية الرئيسية الفاعلة في كوسوفو، قرر في ١٦ حزيران/يونيه تأجيل الانتخابات البلدية في كوسوفو لفترة أقصاها ١٢ شهرا، حتى يمكن إبقاء التركيز على عملية تحديد الوضع مستقبلا. وستجرى تلك الانتخابات خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر بعد صدور قرار من مجلس الأمن يحدد وضع كوسوفو مستقبلا.

المعايير

١٢ - يرد في المرفق الأول لهذا التقرير تقديم تقني مفصل عن تنفيذ المعايير للفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٤ آب/أغسطس، أعدّه ممثلي الخاص. وقد كان للعملية السياسية الجارية تأثيرها الملحوظ على التزام سلطات كوسوفو بتنفيذ المعايير، ونتائج هذا الالتزام. كما أظهرت المؤسسات المؤقتة قدرا أكبر من الاستعداد لتحمُّل المسؤولية، سواء عن شواغل الأقليات أو عن تحسين شؤون الحكم، سعيا منها لتعزيز مصداقية برشتينا في محادثات تحديد الوضع مستقبلا.

١٣ - وركز تنفيذ المعايير على الأولويات الـ ١٣ التي حددها فريق الاتصال في حزيران/يونيه، والتي تعالج في المقام الأول المسائل المتعلقة بالمجتمعات المحلية. وقد عيّن رئيس الوزراء الوكالات الرائدة المسؤولة عن كل مجال، وأعلن أن إحراز تقدم في هذه المجالات يمثل الأولوية الأولى للحكومة. وحتى الآن، أعلن أن ٥ من هذه الولايات الـ ١٣ قد أنجز بالفعل. أما باقي الأولويات ففي طريقه للتنفيذ في المواعيد المقررة.

١٤ - وقد اعتمدت حكومة كوسوفو مؤخرا خطة عمل للشراكة الأوروبية، تدمج قيم ومبادئ المعايير في أعمال الشراكة الأوروبية، لتحل بذلك محل خطة كوسوفو لتنفيذ المعايير لعام ٢٠٠٤ (انظر S/2006/45، الفقرة ٩، و S/2006/361، الفقرة ٦).

الحالة الأمنية

١٥ - ظلت الحالة الأمنية مستقرة بشكل عام، وإن كانت هشة، كما أنها لم تتأثر سلباً بعملية تحديد الوضع مستقبلا الجارية. وظل عدد الحوادث التي تم التأكد منها بين الفئات العرقية منخفضا، وإن كان أثرها ما زال كبيرا. وقد ارتُكب عدد من الجرائم الخطيرة أثناء

الفترة المشمولة بالتقرير. إلاّ أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ترى أن تلك الحوادث لم تؤد إلى زيادة انعدام الأمن بصفة عامة. وقد زار فويسلاف كوستونيتشا، رئيس وزراء صربيا كوسوفو يوم ٢٨ حزيران/يونيه، وقد مرّت الزيارة دون وقوع حوادث، باستثناء حدوث مظاهرتين ضدها واعتقال أكثر من ١٠٠ متظاهر.

١٦ - واتخذت قوات الشرطة التابعة للبعثة، وقوات شرطة كوسوفو - بالتنسيق الوثيق مع قوة كوسوفو - تدابير لتعزيز الأمن في جميع أنحاء كوسوفو، مع اهتمام خاص بالمناطق الشمالية كما ورد أعلاه، بما في ذلك وضع برامج لتعزيز العلاقات بين الشرطة ومجتمعات الأقليات. وتم تعزيز الرقابة على الحدود، بما في ذلك الجمارك، بنشر أفراد دوليين فيها. وسيظل قوام قوات الشرطة في البعثة كما هو عند ٢ ٠٦٠ فرداً تقريبا، رغم أن دورها تحول بصورة متزايدة إلى القيام بتوجيه ورصد قوات شرطة كوسوفو التي بدأت تضطلع بمهام تشغيلية إضافية وذلك مع احتفاظها بالسلطة عموما في هذا المجال ومع عدم الإخلال بأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٧ - وفي أعقاب النجاح في إنجاز الاستعراض المؤقت لنقل الصلاحيات وما تلا ذلك من إصدار القاعدة التنظيمية للبعثة بنقل المزيد من الصلاحيات إلى وزارة الداخلية في كوسوفو، واصلت الوزارة إحراز تقدم مرضٍ عموما نحو توطيد وضعها تماما. فقد تم تعيين معظم المديرين ورؤساء الأقسام، بالإضافة إلى تعيين الأمين الدائم، وإن كان بعد قدر كبير من التأخير، باتّباع إجراءات تتسم بالشفافية وتقوم على أساس الجدارة ووفقا للقوانين المطبقة. كما أعلنت الجهات المانحة عن برامج لتقديم مساعدات تقنية لدعم الوزارة الجديدة بهدف تطوير القدرات التشريعية والاستراتيجية وقدرات صنع القرار. وقامت الوزارة بدور نشط وإيجابي في وضع الصيغة النهائية لاختصاصات المجالس البلدية لأمن المجتمعات المحلية واللجان المحلية للسلامة العامة، وهما الجهتان اللتان ستلعبان دورا رئيسيا في كفالة أمن المجتمعات المحلية، وبالأخص مجتمعات الأقليات، على نحو كاف وبصورة شفافة بواسطة الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين المفتشين وكبير المفتشين في هيئة تفتيش الشرطة في كوسوفو (أيضا باتّباع عملية تتسم بالشفافية وتقوم على أساس الجدارة) وبدأ تدريبهم.

١٨ - ونقلت اختصاصات إضافية في قطاع العدالة إلى وزارة العدل في كوسوفو، بينما احتفظت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو بالسلطة في هذا المجال عموما. وبسطت الوزارة مسؤولياتها بحيث أصبحت تشمل الإشراف التنفيذي على دائرة الإصلاحيات، باستثناء سجن دوبرافا في حالات الطوارئ، حيث يظل خاضعا للبعثة. كما دعمن الوزارة مختبر الطب الشرعي التابع لقوة شرطة كوسوفو ومشروع لبناء قدرات رجال النيابة المحليين

العاملين مع النظراء الأجانب في القضايا الجنائية الخطيرة والحساسة. ولم يحدث أي تقدم ملموس في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد سمّى المجلس القضائي لكوسوفو ١٢ مرشحاً من الأقليات لشغل مناصب، ورُفعت الترشيحات إلى ممثلي الخاص وإلى جمعية كوسوفو للموافقة عليها.

اللامركزية

١٩ - بالرغم من أن عملية إضفاء طابع اللامركزية كانت في الماضي قائمة في بريشتينا، فإن المناقشات تحولت الآن إلى عملية تحديد الوضع مستقبلا. ومع ذلك، واصلت البعثة تقديم مشورة الخبراء والدعم إلى مكتب المبعوث الخاص لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل بشأن إصلاح الحكم الذاتي المحلي. وأجرت البعثة اتصالات مع أصحاب المصلحة المحليين، وقامت بتقييم الاقتراحات الخاصة بترسيم الحدود الجديدة للبلديات ونقل الصلاحيات من المؤسسات المركزية إلى الوحدات البلدية الجديدة المقترحة التي أعدتها المؤسسات المؤقتة، والحكومة الصربية، والقائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا ومكتب المبعوث الخاص.

٢٠ - ورغم التقدم الذي أُحرز من قبل، فإن تنفيذ ثلاث وحدات بلدية تجريبية - اثنتان في مناطق ألبان كوسوفو، وواحدة في منطقة تسكنها أغلبية من أتراك كوسوفو - واجه بعض التحديات بسبب نقص القدرات في الوحدات البلدية التجريبية وفي البلديات التي نشأت منها هذه الوحدات. ومع ذلك، فقد تواصَل العمل من أجل التوصل إلى اتفاقات بشأن الصلاحيات في بعض المجالات الرئيسية، مثل الضرائب، ومستندات الحالة المدنية، والصحة، والتعليم. ولم يتم إنشاء الوحدتين البلديتين التجريبيتين المتوخيتين في مناطق الأغلبية الصربية في كوسوفو كما كان مقررا (انظر S/2006/45، الفقرة ١٠).

التراث الثقافي والديني

٢١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايدت بشكل ملحوظ أنباء تفيد بوقوع أحداث تخريب لمواقع كنائس الصرب الأورثوذكس. وللتصدي لهذه الأعمال، عينت وزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو مركز تنسيق مع جهاز شرطة كوسوفو لتيسير الإبلاغ عن أي عمل إجرامي ضد رموز التراث الثقافي أو الديني المهمة. وفي منتصف تموز/يوليه، وضعت شرطة كوسوفو خططا تنفيذية لزيادة توفير الأمن في تلك المواقع وبخاصة في كنائس الصرب الأورثوذكس الجاري تحديدها. وبالرغم من التطورات الإيجابية التي سجلت في البداية، لم تدرج جمعية كوسوفو في خاتمة الأمر سوف مقطعين رئيسيين من قانون التراث الثقافي، حيث دعت، بعد تدخل مبعوثي الخاص، إلى اعتماد تشريعات أخرى لتحديد وضع الطوائف

الدينية والتحقق من أن مواد القانون سيتم تكييفها فيما بعد بما يتفق مع نتائج المحادثات بشأن تحديد وضع كوسوفو مستقبلا.

٢٢ - وتواصلت أعمال إعادة بناء كنائس الصرب الأورثوذكس التي لحقت بها أضرار أو دمرت خلال أعمال العنف التي اندلعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. وعقدت في هذا العام لجنة تنفيذ أعمال التعمير التي يرأسها المجلس الأوروبي اجتماعها الرسمي الأول في ١٧ و ١٨ أيار/مايو، وتوصلت إلى اتفاق لأول مشروع واسع النطاق في ثلاثة مواقع بشأن برنامج مشاريعها لعام ٢٠٠٦. وفي حزيران/يونيه، أعلن عن طلب تقديم عطاءات، وبدأ تنفيذه في آب/أغسطس. وسيبدأ العمل أيضا في أربعة مشاريع أخرى في آب/أغسطس. ولا تزال أعمال التعمير تعتمد بصورة رئيسية على الدعم المقدم من الجهات المانحة الدولية. والعمل جار مع اليونسكو لوضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم جامعة ستيسر تنفيذ مشاريع ستمول من مبلغ قدره ١٠ ملايين دولار تم الإعلان عن التبرع به.

عمليات العودة

٢٣ - في تطور قوبل بالترحيب، وقع في برشتينا في ٦ حزيران/يونيه ممثلي الخاص وممثلا بلغراد وبرشتينا في الفريق العامل المعني بعمليات العودة، البروتوكول المتعلق بعمليات العودة الطوعية المستدامة. وينص البروتوكول على إقامة تعاون تنفيذي وتقني بين بلغراد وبرشتينا لتحسين عمليات وظروف عودة المشردين داخليا إلى كوسوفو. وأحدث هذا الاتفاق أثرا فوريا: حيث وافقت أكثر من ٧٠ أسرة على العودة إلى قرية أغلبية سكانها من الصرب. ولا يزال عدد أفراد الأقليات العائدين إلى كوسوفو دون المطلوب بالرغم من ازدياده المطرد إذ تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الذين عادوا منهم في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بـ ٧٧٠ فردا فقط ولا يزال المشردون داخليا يعزون بصورة رئيسية ترددهم في العودة إلى العوامل الاقتصادية والأمنية وبالغموض القائم بشأن نتيجة تحديد الوضع مستقبلا.

٢٤ - وفي آخر حزيران/يونيه، اتفقت البعثة والمؤسسات المؤقتة على تخصيص الأموال المتبقية لدعم عودة صرب روما وكوسوفو. غير أن العجز التمويلي البالغ ٢٠ مليون يورو يعوق تنفيذ ١٤ مشروعا من مشاريع العودة التي تمت الموافقة عليها. غير أن الأمل قائم في إزاحة عقبة كبيرة على طريق عودتهم بعد أن تم في الآونة الأخيرة إنشاء وكالة كوسوفو العقارية وتكليفها بتسوية المطالبات المتعلقة بالممتلكات الخاصة بما فيها الممتلكات الزراعية والتجارية.

٢٥ - وتواصل على المستوى المحلي التعاون بين المؤسسات المؤقتة ومركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا بشأن عمليات العودة، وبخاصة بشأن المسائل المثيرة للشواغل الإنسانية. فقد وفرت المؤسسات المؤقتة مثلا مبلغا إضافيا قدره ٥٠٠ ٠٠٠ يورو لإتمام عمليات العودة إلى استوك الممولة من المركز.

الحوار

٢٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأت الأفرقة العاملة المنشأة لإقامة حوار مباشر بشأن المسائل التقنية بين برشتينا وبلغراد في العمل على نحو بطيء. وعموما، لم يتم تحقيق تقدم ملموس، وليس من المتوقع إحراز سوى تقدم محدود نظرا لانصراف الاهتمام نحو النتائج التي ستسفر عنها عملية تحديد المركز مستقبلا. غير أن البعثة تواصل السعي لإقامة حوار في تلك المنتديات. وقد أحرز بعض التقدم بشأن عمليات العودة والأشخاص المفقودين، ووقع في ١ آب/أغسطس المنسقان للشؤون الثقافية لكل من بلغراد وبرشتينا مسودة باختصاصات الأفرقة العاملة تغطي، ضمن جملة أمور، إعادة الوثائق والمشغولات والتراث الأثري. وفي مؤتمر مجلس وزراء الثقافة لدول جنوب - شرق أوروبا الذي عقد في حزيران/يونيه، عقد وزيرا الثقافة لصربيا وكوسوفو اجتماعات ثنائية أخرى تناولا فيها مسائل التعاون.

التعاون الإقليمي

٢٧ - تواصل تحسن التعاون الإقليمي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وشاركت البعثة، التي تضم قادة المؤسسات المؤقتة في معظم وفودها، في مبادرات إقليمية بما في ذلك المبادرتان اللتان اتخذتا برعاية ميثاق تحقيق الاستقرار، وعملية التعاون لجنوب شرق أوروبا. وفي ٣٠ أيار/مايو، ترأست البعثة وفدا إلى اجتماع المائدة الإقليمية لميثاق تحقيق الاستقرار الذي عقد في بلغراد واتفقت فيه بلدان جنوب شرق أوروبا على إطار للتعاون مملوك إقليميا سيتولى تدريجيا المسؤوليات الناشئة عن ميثاق تحقيق الاستقرار. وتواصلت مع البلدان المجاورة للمنطقة المفاوضات بشأن القطاعات الاقتصادية، بما فيها اتفاق أثينا بشأن الطاقة واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. وفي ٩ حزيران/يونيه، وقعت البعثة نيابة عن كوسوفو الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء منطقة الطيران الأوروبية المشتركة.

الترتيبات الدولية المقبلة والفترة الانتقالية

٢٨ - تحت قيادة ممثلي الخاص، تواصلت الأعمال التحضيرية لتنفيذ تسوية سياسة نهائية، بما في ذلك التخطيط لمرحلة انتقالية نهائية واحتمال أن يتم في المستقبل إحلال وجود مدني

دولي في كوسوفو (انظر S/2006/361، الفقرة ٢١). وواصل الفريق التوجيهي اجتماعاته في فيينا تحت رئاسة مبعوثي الخاص. وواصل كذلك الفريق التوجيهي المحلي اجتماعاته في برشتينا. وفي ٦ حزيران/يونيه، نشر الاتحاد الأوروبي في برشتينا فريقا للتخطيط للاضطلاع بعملية محتملة في مجالي الشرطة والعدالة. وتم كذلك إنشاء نواة لمكتب مدني للشؤون السياسية الدولية للبدء في التخطيط لإنشاء وجود نهائي.

ثالثا – الملاحظات

٢٩ – يسرني أن العملية السياسية لتحديد وضع كوسوفو مستقبلا تمضي بمشاركة نشطة ورفيعة المستوى من كلا الجانبين. بيد أني أشعر بخيبة أمل لأنه لم تحدد أرضية مشتركة تذكر بين موقفي الوفد الصربي ووفد كوسوفو، اللذين ما زالا متمسكين بـ ''الحكم الذاتي الواسع النطاق'' و ''الاستقلال الكامل'' على التوالي، مع وجود حيز ضئيل جدا للتفاوض. وسيكون من الأفضل للجانبين أن يتوخيا مزيدا من المرونة في موقفيهما. وإنني أناشد الجانبين مرة أخرى أن يدخلا في هذه المحادثات بروح التراضي. إذ يقع على عاتق الطرفين مسؤولية إيجاد أرضية مشتركة وحل مستدام، يحظى بقبول الجانبين، وإن كان سيظل دعم المجتمع الدولي عاملا أساسيا لضمان إحراز تقدم.

٣٠ – وبغض النظر عن النتيجة التي سيتم التوصل إليها، فإن التسوية السياسية لن تستبعد تماما الصعوبات العديدة التي ستواجهها كوسوفو لبعض الوقت في المستقبل. وإنني أقدر الالتزام الذي عالج به رئيس الوزراء وحكومته مسألة تنفيذ المعايير، وأناشدهم أن يكفلوا مواصلة جهودهم واستدامتها. ويعد تنفيذ المتطلبات ذات الأولية أمرا بالغ الأهمية لكفالة أن تكون كوسوفو متعددة الأعراق، ولكن من المهم ألا يغيب عن البال أن تطبيق جميع المعايير أمر مهم لمستقبل كوسوفو. وإنني أناشد زعماء كوسوفو أن يعملوا على إحراز مزيد من التقدم أيضا في المعايير الأخرى.

٣١ – ومن المهم بنفس القدر أيضا أن يشارك صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو. فغياب المشاركة من جانبهم يضر بسكان كوسوفو من الصرب، ويضيع فرصة تهيئة أوضاع مثالية لمستقبل طائفتهم. وكما ورد في تقريري السابق، فإنني أناشد سلطات بلغراد أن تزيل جميع العقبات أمام مشاركة صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو. كما أود أن أشير، في هذه المرحلة الحساسة، إلى أنه يجب على زعماء كوسوفو أن يضاعفوا جهودهم للتواصل مع الطوائف كافة، وألا ينكصوا عن ذلك بهدف التركيز على تحقيق الحد الأقصى لأهدافهم السياسية. ذلك أن الفرصة سانحة الآن لطمأنة كافة الطوائف بأن لهم مكانا في كوسوفو في المستقبل بغض النظر عن وضعها.

٣٢ - وبالرغم من الحالة الأمنية المستقرة بصفة عامة، فإنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء أحداث العنف التي تستهدف الناس أو المواقع الدينية، وأدينها بقوة، ولا سيما الأحداث ذات الطابع العرقي. ولا بد أن يقدَّم المسؤولون عن ارتكابها إلى العدالة على وجه السرعة.

٣٣ - كما يساورني القلق إزاء قطع العلاقات من جانب البلديات الشمالية مع المؤسسات المؤقتة، ومطالبتها بآليات أمنية مستقلة. وإنني أحث جميع المعنيين على وقف الاتهامات الملهبة للمشاعر والسعي إلى إيجاد حل بناء لهذه المسائل.

٣٤ - وإنني أرحب بالأنشطة التي قام بها الاتحاد الأوروبي مؤخرا على أرض الواقع، وهي الأنشطة التي من شأنها، بالإضافة إلى الجهود البالغة الأهمية بالقدر ذاته التي تضطلع بها منظماتنا الشريكة الأخرى، أن تساعد في إحداث تحول متماسك بعد تحديد وضع كوسوفو مستقبلا في نهاية المطاف.

٣٥ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص السابق، سورين جينسن - بيترسن، وأن أرحب بممثلي الخاص الجديد، يواكيم روكر، الذي سيشكل التزامه وقدراته المؤكدة مصدر قوة للبعثة في المرحلة الحاسمة المقبلة. كما أود أن أعرب عن امتناني لموظفي البعثة لما يبدونه من إخلاص مستمر ولصمودهم في أداء مهامهم الشاقة، في ظروف صعبة في كثير من الأحيان. وأود أن أعرب عن تقديري لقوة كوسوفو، ولشريكينا في البعثة - الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، فضلا عن المنظمات الأخرى والمساهمين والمانحين لما أبدوه من التزام وما قدموه من دعم قيّم.

المرفق الأول

تقييم تقني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو

أعده الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦

مقدمة

١ - تواصل الزخم المطرد في تنفيذ المعايير مع التركيز بشكل واضح على ١٣ أولوية حددها فريق الاتصال، يركز معظمها على الأقليات. وكانت خمس من تلك الأولويات الـ ١٣ قد تم تنفيذها من قبل. وأعلنت الحكومة أنه سيتم، بحلول ٣١ آب/أغسطس تنفيذ أربع نقاط أخرى للعمل.

أداء المؤسسات الديمقراطية

٢ - اعتمدت الجمعية خطة إصلاح شاملة في حزيران/يونيه كان من نتائجها ازدياد عدد جلساتها العامة واختصار المدد الفاصلة بين جلسة وأخرى، وتحسن التخطيط للمستقبل، وزيادة الشفافية والتنسيق بين الرئاسة ورؤساء اللجان وقادة المجموعات البرلمانية.

٣ - ومما حسن كثيرا التفاعل بين الجمعية والحكومة، تنقيح النظام الداخلي للجمعية. فقد أصبح يخصص الآن في كل جلسة عامة وقت لأسئلة يلقيها أعضاء الجمعية على الحكومة. وفي جلسة عامة عقدت في تموز/يوليه على مدى ثلاثة أيام، أجرت الجمعية مناقشات مستفيضة بشأن أداء الحكومة خلال الأيام المائة الأولى من توليها السلطة.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمدت الجمعية ١٠ قوانين وأقرت ٧ قوانين أخرى في قراءة أولى.

٥ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية قانون اللغات (إحدى أولويات فريق الاتصال) الذي ينص على المساواة الكاملة بين الألبانية والصربية باعتبارهما لغتي كوسوفو الرسمية. غير أن الجمعة لم توافق على إدخال تعديل عليه يقضي باعتماد التركية لغة رسمية في بلدية برزيرن، مما أثار حملة للطعن في القانون تزعمها رئيس الحزب الديمقراطي التركي لكوسوفو. وفي ٣ آب/أغسطس، اتفق رئيس الوزراء، ورئيس الجمعية ورئيس الحزب الديمقراطي التركي على إعادة تقديم التعديل إلى الجمعية.

٦ - وأضافت الحكومة ١٥ مترجما جديدا لتحسين ملاك موظفي وحدات اللغات القائمة على مستوى الأجهزة المركزية (إحدى أولويات فريق الاتصال). وتحد قيود الميزانية من

إمكانية تعيين العدد الإضافي من المترجمين اللازم للبلديات. وقد وصل الآن عدد البلديات المجهزة بمعدات الترجمة الفورية إلى ٣٠ بلدية. وهناك ٢٥ بلدية أخرى تمتثل كليا أو جزئيا لقانون اللغات في كتابة علامات الطرقات. وهناك ٢٤ بلدية تمتثل كليا أو جزئيا لهذا القانون في كتابة الأسماء التي تطلقها على مبانيها، وشرع معهد كوسوفو للإدارة العامة في حزيران/يونيه في تنفيذ برنامج للتدريب الفني للمترجمين، يوفر التدريب لـ ٦٠ موظفا من موظفي البلديات.

٧ - ولم يحدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي تعزيز بشأن آليات رصد الامتثال اللغوي (إحدى أولويات فريق الاتصال). وكان التقرير الأخير لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة عن الإحصاءات المتعلقة بالترجمة قد قدم في شباط/فبراير ٢٠٠٦.

٨ - وقامت وزارة إدارة الحكم المحلي، وزارة الخدمات العامة بجهد أولي لجمع التعليمات الإدارية والقيام عند الضرورة بترجمتها إلى الصربية وتوزيعها على البلديات (إحدى أولويات فريق الاتصال). بيد أن الملفات التي جمعت لا تتضمن كل التعليمات الإدارية، وهناك عدد كبير مما تم جمعه من التعليمات الصادرة بالألبانية لا يزال غير مترجم إلى الصربية. ولم تجمع حتى الآن أي وثائق من وزارة الثقافة، والشباب، ووزارة المجتمعات المحلية وعمليات العودة ووزارة العدل.

٩ - واعتمدت الحكومة في ١٧ أيار/مايو مدونة لقواعد سلوك موظفي الخدمة المدنية.

١٠ - واتخذت لجنة تعيين كبار الموظفين قرارات لتعيين أربع أمناء دائمين وتعيين مدير عام تنفيذي لإحدى الوكالات. وتم في الآونة الأخيرة وضع نظام داخلي لتلك اللجنة مما حسن أداءها.

١١ - ووصل حتى الآن عدد الصرب من معلمين وعاملين في مجال الرعاية الصحية، وموظفين إداريين الذين رفعوا أسماءهم من كشوف مرتبات المؤسسات المؤقتة إلى أكثر من ٣ ٢٥٠ شخصا بعد أن وجهت إليهم بلغراد إنذارا بوقف مرتباتهم ومعاشاتهم إن لم يفعلوا ذلك. وقد أضعفت تلك الخطوات الصلة بين صرب كوسوفو والمؤسسات المحلية وعززت في نفس الوقت الهياكل الموازية.

١٢ - وتحتفظ الحكومة على سبيل الأمانة بمرتبات صرب كوسوفو الذين رفعوا أسماءهم من كشوف مرتبات المؤسسات المؤقتة تقديرا منها لاستمرارهم في أداء عملهم وإسداء خدمات لأبناء طائفتهم. وبالإضافة إلى ذلك، عقد وزير الخدمات العامة مجموعة من الاجتماعات التواصلية المباشرة في خمس بلديات لتشجيع أبناء الأقليات على العمل في

المؤسسات المؤقتة ولدعوة الموظفين الذين رفعوا أسماءهم من كشوف المرتبات إلى تسلم مرتباتهم.

١٣ - واعتمدت الحكومة في ٣ أيار/مايو استراتيجية طويلة الأجل وضعها مكتب المساواة بين الجنسين لزيادة عدد النساء في المؤسسات المؤقتة، وتحسين وضع المرأة في تلك المؤسسات.

١٤ - وفي ١ حزيران/يونيه، شرعت الحكومة في نشر الجريدة الرسمية للمؤسسات المؤقتة بخمس لغات، توزع نسخا مطبوعة وأخرى إلكترونية من خلال موقع الحكومة على الإنترنت. غير أن نص المجلد الأول لم ينشر وفقا للقاعدة التنظيمية ٢٥/٢٠٠٥ للبعثة، وثمة حاجة إلى تصويبه وإعادة نشره.

١٥ - وفي تموز/يوليه، وزعت الحكومة المنح الأولى المقدمة من صندوقها لوسائط الإعلام للأقليات (إحدى أولويات فريق الاتصال) على ١١ مستفيدا (أربعة من صرب كوسوفو، واثنان من البوسنيين، وواحد من الطائفة التركية، واثنان من متعددي الأعراق، ومنظمتان إعلاميتان تمثلان الفئات المستضعفة).

١٦ - ولم يتحقق أي تقدم في توسيع نطاق تغطية شبكة راديو وتلفزيون كوسوفو من النسب الحالية وهي ٧٥ في المائة من السكان إلى نسبة ٩٠ في المائة وفقا لما يقتضيه القانون. وسيتطلب تنفيذ القانون ضخ استثمارات مالية كبيرة تقدر بمبلغ يتراوح بين مليون ومليوني يورو تقريبا.

١٧ - ووضعت الجمعية الصيغة النهائية لإنشاء مجلس اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام حيث عينت في ٢٨ تموز/يوليه العضو المحلي الخامس (إحدى أولويات فريق الاتصال).

أداء المؤسسات الديمقراطية: التحديات المقبلة

١٨ - لا يزال هناك قدر كبير من العمل المتعين إنجازه لتحسين الامتثال للسياسة العامة بشأن اللغات الرسمية. ومما سيساعد على المضي قدما في هذا الاتجاه، اعتماد قانون اللغات بصورة نهائية فضلا عن التبكير بإنشاء لجنة اللغات المنصوص عليها بموجب ذلك القانون. غير أنه لا بد من إيجاد القدرات والموارد الإضافية اللازمة الكفيلة بأن تحسن رصد مدى التقيد بالقانون وتنفيذه على نحو كامل بعد إصداره.

١٩ - ويحتاج مكتب الجريدة الرسمية إلى قدرات وموارد إضافية للوفاء بجميع التزاماته، بما فيها وضع خطة متوسطة الأجل لنشر أكثر من ١٠٠ قانون صدرت منذ عام ٢٠٠٢.

٢٠ - ويحتاج مجلس اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام إلى تعيين رئيس تنفيذي عملا بالإجراءات المبينة في القانون.

سيادة القانون

٢١ - يتواصل على نحو سلس نقل كفاءات أخرى إلى وزارة العدل ووزارة الداخلية. وتصل نسبة تمثيل الأقليات إلى ١٠ في المائة في وزارة الداخلية و ١٤,٦ في وزارة العدل. ولكل وزارة من الوزارتين أمانة دائمة عينتها لجنة تعيين كبار الموظفين.

٢٢ - ونقلت مهام أخرى إلى سلطة دائرة الشرطة في كوسوفو بما في ذلك مهام مراكز شرطة الحدود، وإدارة مكافحة الجريمة. وفي ٢٠ تموز/يوليه، كان مركز الحدود بين فرميسي وفربنتشا هو أول مركز حدود ينقل إلى دائرة الشرطة وستنتقل إليه في وقت لاحق ست مراكز أخرى.

٢٣ - وحافظت دائرة شرطة كوسوفو ودائرة إصلاحيات كوسوفو على طابعيهما المتعددي الأعراق حيث تبلغ نسبة أبناء الأقليات في دائرة الشرطة ١٦,٠١ (زيادة طفيفة عما كانت عليه إبان الفترة المشمولة بالتقرير السابق) و ١٤,٥٢ في المائة في دائرة الإصلاحيات.

٢٤ - وظلت معدلات الفصل النهائي في الجرائم متقاربة عموما بين الطوائف.

٢٥ - والعمل جار لوضع إجراءات شاملة للتحقق من أداء السلطة القضائية وسلطة الادعاء.

٢٦ - ولم يتحقق تقدم كاف بشأن التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بأعمال الشغب التي اندلعت في آذار/مارس ٢٠٠٤ (إحدى أولويات فريق الاتصال). وتنظر المحاكم المحلية في قضايا تشمل ٥١٣ شخصا: أدين منهم ٤٢٣ شخصا وحكم ببراءة ٨ أشخاص، وأسقطت التهم عن ١٩ شخصا، ولم يبت بعد في قضايا ضد ٦٣ شخصا. وقد تولى الإجراءات القضائية في أخطر القضايا مدعون عامون دوليون، وكان عددها ٥٦ قضية في البداية ولكن لم تستكمل الإجراءات في ١١ قضية منها لعدم كفاية الأدلة؛ وصدرت أحكام بالإدانة في ١٣ قضية (ضد ٢٦ متهما)؛ وحكم بالبراءة في واحدة؛ وأوقف النظر في ١٤ قضية أو رفضت لعدم كفاية الأدلة؛ وأحيلت ٦ قضايا إلى نظر المدعين العامين المحليين؛ ولا تزال هناك ١١ قضية لم يبت فيها بعد. واتفقت الشرطة ووزارة العدل على قائمة القضايا التي سيتم على سبيل الأولوية التحقيق فيها وتقديمها للمحاكمة. وعينت دائرة شرطة كوسوفو محققين لجميع القضايا ذات الأولوية.

٢٧ - وتبلغ نسب القضايا من أفراد طوائف الأقليات ٩,٦ في المائة ونسبة المدعين العامين ٨,١ في المائة. وبعد الاضطلاع بحملة لتعيين قضاة ومدعين عامين من أفراد الطوائف الممثلة تمثيلا ناقصا، أوصى المجلس القضائي بالموافقة على تعيين ٢٢ قاضيا ومدعيا عاما من بينهم ١٢ من طوائف الأقلية.

٢٨ - ويبلغ عدد مكاتب الاتصال بالمحاكم التي تم إنشاؤها وأصبحت جاهزة للعمل ١١ مكتبا (إحدى أولويات فريق الاتصال). وتم في ٧ تموز/يوليه، بمشاركة وزارة العدل افتتاح آخر مكتبين من هذه المكاتب في أوسويان/أوسوياني (استوغ/استوك) وبابلاك/بابلياك (فريزاي/أوروزيفاتش). والعمل جار لجدولة أيام عمل المحاكم.

٢٩ - وارتفع حجم العمل المتأخر في المحاكم المدنية بنسبة ٢,٤ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ليصبح عدد القضايا ٠٥٣ ٤٥ قضية.

٣٠ - وفي ١٧ تموز/يوليه، عينت الجمعية مدير وكالة مكافحة الفساد (إحدى أولويات فريق الاتصال). وثمة حاجة لإيجاد الحيز الكافي لمكاتب تلك الوكالة وتزويدها بموظفين إضافيين لتصبح جاهزة للعمل. ويتوقع أن تبدأ الوكالة في تنفيذ استراتيجية وخطة العمل مكافحة الفساد، اللتين تقضيان باعتماد تشريعات إضافية وتنظيم حملة إعلامية.

سيادة القانون: تحديات المستقبل

٣١ - ينبغي نقل الاختصاصات بسلاسة، إلى وزارة الداخلية ووزارة العدل. ويلزم أن تقوم وزارة الخدمات العامة بنقل إدارة الأحوال المدنية إلى وزارة الداخلية. ومن الواجب أن يتم تعيين موظفي ومستشاري وزارة العدل ووزارة الداخلية بطريقة تتسم بالشفافية من خلال إجراءات تستند إلى الجدارة. وينبغي لموظفي هاتين الوزارتين أن يتسموا بالحياد وبالطابع المهني وبسلامة الخلفية. وأن يضموا النسب المئوية المقررة من الأقليات.

٣٢ - ويلزم تعزيز تدابير حماية الشهود والمسؤولين بالمحاكم من التهديد. ويلزم إعداد الصيغ النهائية للتشريعات المتصلة بحماية الشهود.

٣٣ - ويلزم بذل مزيد من الجهود لإنهاء ما تبقى من المحاكمات المتصلة بأحداث العنف التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤. ويلزم أن تولى هذه المحاكمات أولوية عالية. ويجدر بالزعماء المحليين أن يطالبوا الشهود علنا بالحضور للإدلاء بشهاداتهم، حيث أنه لا يمكن إحراز تقدم في هذا الصدد بإحجام الشهود عن الإدلاء بشهاداتهم.

٣٤ - ويلزم بذل جهود جديدة لمعالجة مشكلة تزايد المتأخرات من القضايا المدنية وللتعامل مع عبء القضايا على نحو فعال.

٣٥ - ومن التحديات التي لا تزال تواجه كوسوفو والمنطقة بأكملها، الجرائم الخطيرة والمنظمة والجرائم المالية والاقتصادية، بما في ذلك غسل الأموال والاتجار.

حرية التنقل

٣٦ - واصل الزعماء السياسيون والمؤسسيون إدانة أحداث العنف والتخريب.

٣٧ - وقيمت الشرطة الحالة الأمنية في كوسوفو باعتبارها مستقرة وإن كانت هشة. والأرقام التي أعلنتها الشرطة عن الحوادث التي يحتمل أن ترجع إلى بواعث عرقية ظلت منخفضة، وما زالت تدل على أنها آخذة في الانخفاض بالمقارنة بعام ٢٠٠٥.

٣٨ - وتشير الدراسات الاستقصائية لدائرة الشرطة في كوسوفو في مجال حرية تنقل الأقليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى أن ثمة اطرادا في أعداد من يرون أن تنقلهم في كوسوفو مأمون. وفي أيار/مايو، ذكرت نسبة ٨٤ في المائة ممن أجريت معهم مقابلات أن تنقلهم يتسم بالأمان، وبلغت هذه النسبة ٩٤ في المائة في آب/أغسطس.

٣٩ - وتضطلع البعثة بمناقشات مع الحكومة بهدف نقل تشغيل خدمة قطارات حرية التنقل والحافلات الإنسانية من البعثة إلى وزارة النقل والاتصالات. وقد أعد مشروع مذكرة تفاهم بين البعثة والوزارة. ويحدد المشروع المبادئ العامة لنقل الأقليات ومنهجية اختيار طرق الحافلات بالتشاور مع طوائف الأقليات.

٤٠ - وتقوم وزارة النقل والاتصالات بإعداد استراتيجية شاملة لنقل الأقليات، تشمل تحديد التمويل على الأجل الطويل، وأعلنت الحكومة أنه سيتم وضع الصيغة النهائية لها بحلول ٣١ آب/أغسطس (إحدى أولويات فريق الاتصال).

٤١ - وكان مركز المراقبة التقنية للمركبات في زوبين بوتوك أول من امتثل للشروط التقنية، وجرى ترخيصه في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وستقوم وزارة النقل والاتصالات بالتفتيش على المركز في ليبوسافيتش في شهر آب/أغسطس. وما زال يتعين على المراكز الأخرى أن تفي بالمعايير التقنية اللازمة للترخيص.

٤٢ - وفي محاولة لكفالة وصول كافة الطوائف إلى الشرطة، تم افتتاح مراكز فرعية للشرطة في ١٨ من مجتمعات الأقليات (إحدى أولويات فريق الاتصال)، ومن المتوقع أن تُفتتح أربعة مراكز فرعية أخرى في غضون شهر واحد وأربعة مراكز فرعية جديدة في وقت لاحق. ولقد أقيمت في ١٤ منطقة لجان محلية للسلامة العامة. ويتوقع إنشاء ثلاث لجان أخرى. ووضعت الصيغة النهائية لاختصاصات تلك اللجان، وكذلك المجالس البلدية لأمن الطوائف.

حرية التنقل: تحديات المستقبل

٤٣ - يلزم إكمال استراتيجية النقل العام للأقليات، وتخصيص التمويل اللازم لكفالة تطبيقها على نحو مستدام.

٤٤ - ووفقا للقاعدة التنظيمية ٥٤/٢٠٠٥ للبعثة، ينبغي أن تنشأ مجالس بلدية لأمن الطوائف في ماليشيفو وستربتشي وليبوسافيتش ونوفوبيردو.

٤٥ - وفي ظل تدابير بناء الثقة، من قبيل فرقة العمل المعنية ببناء الثقة والتابعة لرئيس الوزراء ومجالس أمن الطوائف التي أنشئت مؤخرا، ينبغي مواصلة الجهود لزيادة الشعور بالأمان والثقة لدى أعضاء طوائف الأقليات فيما يتصل بحرية التنقل.

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف

٤٦ - أحرز تقدم كبير بشأن إنجاز برنامج آذار/مارس ٢٠٠٤ للتعمير والتعويض (إحدى أولويات فريق الاتصال). وفي ١٦ حزيران/يونيه، قام الممثل الخاص للأمين العام، بناء على طلب أجيم شيكو رئيس الوزراء، بتكليف فيلق حماية كوسوفو بمهمة رئيسية تتعلق بإنجاز أعمال التعمير في سفنجاري، واستخدام الخدمات الإنسانية والعامة التي يؤديها الفيلق في المساعدة في فض المطالبات الأخرى التي لا تزال قائمة المتعلقة بالتعمير.

٤٧ - وعقد فيلق حماية كوسوفو، اجتماعات في سفنجاري مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المشردون داخليا والمجتمعات المستقبلة ومسؤولو البلديات، وبدء الآن في عملية إصلاح المباني التي من المقدر أن تكتمل بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وأنشئ مجلس لصنع القرار ويقوم بعقد جلسات بصفة منتظمة.

٤٨ - وفي ٦ حزيران/يونيه، وقع بروتوكول بشأن عمليات العودة من جانب البعثة وبريشتينا وبلغراد، يؤكد من جديد التزام كافة الأطراف بعمليات العودة. ويسعى البروتوكول إلى تحسين أحوال العودة وزيادة القدرة على تنفيذ المشاريع المتصلة بالعودة من خلال اتخاذ ترتيبات تتراوح بين توفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية من جانب العائدين وتشجيع إدماج المشردين داخليا.

٤٩ - وقامت وزارة شؤون الطوائف والعائدين باعتماد خطة عمل ترمي إلى تحسين الإدارة بالوزارة. وشرعت الوزارة أيضا في تنفيذ توصيات مقدمة من مجلس الإشراف المستقل بشأن جوانب القصور في إجراءات التوظيف. وتجري حاليا مناقشة بشأن نقل الاختصاصات المتصلة بعمليات العودة الطوعية من البعثة إلى وزارة شؤون الطوائف والعائدين، وذلك بمساعدة سائر وكالات الأمم المتحدة.

٥٠ - والمشاريع المتعلقة بعمليات العودة، التي اقترحها مجلس الإشراف المستقل، لم تكن متمشية مع السياسات الخاصة بحالات العودة المستدامة، ومن ثم، فإنها لم تحظ بالموافقة من جانب آلية الاستعراض المركزية. والمشروع الذي تقوم الوزارة بتنفيذه في زوشستي، يفتقر إلى التنسيق الشامل من جانب الوزارة و لم ينجح في اجتذاب المشردين للعودة نظرا لعدم احتوائه على عناصر تتصل بالهياكل الأساسية والحوار بين الطوائف وتوليد الدخل.

٥١ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، توصلت الحكومة والبعثة إلى اتفاق بشأن تخصيص التمويل المتبقي لدى الوزارة لعمليات العودة لعام ٢٠٠٦ (إحدى أولويات فريق الاتصال). وحولت الوزارة مبلغ ١,٥ مليون يورو من أجل عودة الأفراد، و ٠٠٠ ٥٠٠ يورو لدعم مشروع حضري من مشاريع العودة في إستوك. ومن المتوقع أن يتم في شهر أيلول/سبتمبر، في سياق استعراض منتصف العام للميزانية، تحويل مبلغ ٠٠٠ ٢١٠ يورو إلى وزارة البيئة والتخطيط المكاني من أجل إغلاق مخيم بليمينتينا. وبغية دعم إكمال برنامج التعمير والتعويض الذي أنشئ في آذار/مارس ٢٠٠٤، حوِّل مبلغ ٠٠٠ ٥٥٠ يورو من التمويل المخصص للطوارئ من جانب الحكومة، بالإضافة إلى المبلغ المتاح بالفعل وهو ٠٠٠ ٤١٧ يورو. كما اتخذت وزارة شؤون الطوائف والعائدين الإجراءات اللازمة لتحويل مبلغ ١,١ مليون دولار آخر للبرنامج، وذلك كجزء من الاتفاق مع البعثة. ومما أعاق بدء العمل أثناء موسم التعمير في عام ٢٠٠٦، ما قامت به الوزارة من إرجاء تحويل مبلغ ١,٤ مليون يورو من أجل مشروع عودة صرب كوسوفو في سكندراي/سربتشا ومشروع حضري لعودة أفراد من طائفة الروما بكوسوفو في غنجيلان.

٥٢ - وثمة مشاريع للعودة جارية في ١٨ بلدية ومن المزمع أن يضطلع بتنفيذ مشاريع أخرى في ٧ بلديات أخرى. وعمليات العودة الحضرية جارية في ١١ بلدية، ومخطط الاضطلاع بها في ٦ بلديات أخرى. وعودة أسر صرب كوسوفو إلى سربسكي بابوش (يوروسفاك) تُشكل أكبر عودة جماعية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ولقد قامت ٢١ بلدية بالموافقة على استراتيجيات العودة إلى البلديات لعام ٢٠٠٦، وهناك ثماني بلديات متبقية في طريقها إلى الموافقة على ما لديها من مشاريع الاستراتيجيات.

٥٣ - وتبلغ الفجوة التمويلية فيما يتعلق بالمشاريع المحددة للعودة ٢٣ مليون يورو. وهذا النقص في تمويل مشاريع العودة يُشكل أكبر عقبة أمام عمليات العودة.

٥٤ - ويواصل الزعماء السياسيون تقديم دعم ملموس لعمليات العودة، والاتصال بالنازحين والمجتمعات المستقبلية. وواصل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومعظم الوزراء زيارة مناطق الأقليات. وأبدت غالبية البلديات مزيدا من الاستعداد للعمل مع مختلف

الطوائف، وبخاصة صرب كوسوفو والاستجابة لما لدى هذه الطوائف من شواغل من خلال القيام بأنشطة تواصلية.

٥٥ - وواصلت طائفة الروما بكوسوفو الانتقال من المخيمات الملوثة بالرصاص في شمال متروفيتشا وزفيتشان إلى مرافق أكثر أمنا بالجزء الشمالي من المدينة. وما زال هناك ما مجموعه ١٦٧ من الأفراد موجودين بمحض اختيارهم في المخيمات الملوثة، بالرغم من عرض بدائل أكثر سلامة عليهم، وإن كان بعضهم ينوي الانتقال.

٥٦ - وفي ٨ أيار/مايو، قام نائب رئيس الوزراء بافتتاح مجمع سكني اجتماعي بقرية ماغورا (بلدية ليبليان) من أجل ٢٢ أسرة من الروما وأشكالى والأسر المصرية من مخيم بليمنتينا. وفي ٢٦ أيار/مايو، افتتح رئيس الوزراء مبنى سكني اجتماعي آخر في قرية بليمنتينا سيستوعب ٤٠ أسرة من أسر الروما المشردة داخليا من المخيم، وجاء تمويل إنشاء المبنيين السكنيين من ميزانية كوسوفو الموحدة.

٥٧ - وقام وزير المالية والاقتصاد في ١٠ آب/أغسطس بتوقيع أمر إداري بشأن عدالة حصص التمويل، وذلك بهدف تحسين أعمال المحاسبة والإبلاغ من قبل البلديات فيما يتصل بالنفقات التي تعود بالفائدة على طوائف الأقليات. ومن المتوقع أن يقدم التقرير المتعلق بالإنفاق وفقا لحصص عادلة للربع الثاني من عام ٢٠٠٦، في شهر أيلول/سبتمبر، وذلك بمجرد تدريب موظفي البلديات على النظام الجديد.

٥٨ - وفي ١٠ أيار/مايو، اعتمد أول أمر إداري يتصل بتنفيذ قانون مكافحة التمييز منذ صدور القانون في آب/أغسطس ٢٠٠٤. واستمر تعزيز وحدات حقوق الإنسان بالوزارات وأصبحت الآلية الهيكلية الأساسية لتيسير تطبيق القانون.

٥٩ - وفي ١٣ تموز/يوليه، اعتمدت الجمعية قانون الحرية الدينية (إحدى أولويات فريق الاتصال).

عمليات العودة المستدامة وحقوق الطوائف: تحديات المستقبل

٦٠ - ينبغي لوزارة شؤون الطوائف والعائدين أن تحسن من أدائها باعتبارها وزارة، بما في ذلك بناء قدرتها على وضع السياسات ورصد تنفيذها، وإدارة البرامج، والإشراف على تمويل مشاريع العودة، وتنسيق كافة جهود المؤسسات المؤقتة العاملة في مجال العودة.

٦١ - والحكومة بحاجة إلى إكمال أعمال التعمير والتعويض عن الممتلكات التي تعرضت للأضرار في آذار/مارس ٢٠٠٤، حتى يتمكن المشردون من جراء تلك الأحداث من الأخذ

بخيار العودة. ويلزم إنشاء فريق بقيادة الحكومة إيجاد حل للمطالبات المتصلة بالتعويض والتعمير خارج سفنجاري.

٦٢ - ويلزم إنشاء قاعدة بيانات بشأن المشردين من أجل قياس مدى الطلب على العودة.

٦٣ - ويلزم بذل جهود مستمرة بهدف تنفيذ خطة العمل الشاملة لمكافحة التمييز.

الاقتصاد

٦٤ - قامت جميع منظمات الميزنة بتقديم وفوراتها المحددة وطلباتها الإضافية المتعلقة بالميزانية، فيما يتصل باستعراض منتصف السنة، في الوقت المناسب. ومن المتوقع أن يُنهى هذا الاستعراض بحلول نهاية شهر آب/أغسطس. ولقد بدأت عمليات الإعداد لصوغ ميزانية عام ٢٠٠٧ في حينها. والعمل جار بشأن وضع إطار الإنفاق المتوسط الأجل للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. ويجري الاضطلاع في الوقت الراهن بأعمال تحليلية أساسية في مجال إسقاطات الدعم المقدم من المانحين وآثار قبول الدين.

٦٥ - والإنفاق العام لا يزال في نطاق الحدود القصوى للميزانية في جميع الفئات الاقتصادية وفي غالبية منظمات الميزنة. وتفيد وزارة المالية والاقتصاد أن منظمات الميزانية أنفقت ٣٥,٢ في المائة من اعتماداتها السنوية في النصف الأول من عام ٢٠٠٦. أما الإنفاق الرأسمالي، فقد سار بمعدل أبطأ، حيث لم يُنفق حتى نهاية حزيران/يونيه سوى ١٢ في المائة فقط من مخصصات الميزانية السنوية.

٦٦ - ولم يُحرز سوى تقدم محدود جدا في تنفيذ خطاب نوايا صندوق النقد الدولي. ولقد رفضت وزارة المالية والاقتصاد أن تدفع الأجور عندما تجاوزت الطلب في الحدود القصوى للميزانية، واقترحت تخفيض الحدود القصوى فيما يتعلق بعام ٢٠٠٧. ورفضت الحكومة مشروع قانون بشأن تعزيز العمالة اقترحته وزارة العمل والرعاية الاجتماعية بسبب ارتفاع تكاليفه المتوقعة. ومع هذا، فقد اعتُمدت قوانين أخرى عالية التكلفة من شأن تنفيذها أن يتعارض مع خطاب النوايا، ولم تُتخذ أية خطوات ملموسة لتنفيذ الالتزام بتخفيض العمالة الحكومية بنسبة ١٠ في المائة. وقد أجل صندوق النقد الدولي إيفاد بعثة موظفيه المقبلة إلى كوسوفو، معللا ذلك بعدم إحراز تقدم في تنفيذ خطاب النوايا، وبحدوث تحول في السياسة العامة قد يفضي إلى الإضرار بحشد الدعم للميزانية من جانب المانحين.

٦٧ - وفي ٥ حزيران/يونيه، عُين رئيس وكالة تشجيع الاستثمار، ووفق على نظامها الأساسي التشغيلي.

٦٨ - واضطُلع بأربع موجات أخرى للخصخصة. وتبلغ العائدات الإجمالية للعقود المسددة في الوقت الراهن ٣٩٦ ١٥٢ ٢٣٦ يورو. وبالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس وكالة كوسوفو الاستئمانية على ما مجموعه ٦٢ عملية تصفية، مما حقق عائدات يبلغ مجموعها ٤١٦ ٤٦٥ ١ يورو حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٦. ومع هذا، فقد استُبعدت ٢٣ شركة جديدة (مقابل ١١ شركة في فترة الإبلاغ السابقة) من إجراءات العطاءات منذ أيار/مايو، بسبب عدم وجود سجلات مساحية كافية - وهي مشكلة ترجع أساسا إلى عدم التعاون من جانب بلغراد، وبدرجة أقل إلى تقاعس بعض بلديات كوسوفو عن تقديم ما يلزم من تعاون.

٦٩ - وقدمت الحكومة إلى الجمعية في ٦ آب/أغسطس تعديلات على مشروع القانون المتعلق بالمشتريات الحكومية (إحدى أولويات فريق الاتصال).

الاقتصاد: تحديات المستقبل

٧٠ - ينبغي تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها لصندوق النقد الدولي تنفيذا كاملا. ويتعين فرض رقابة صارمة على الاستحقاقات الأساسية للمعاشات التقاعدية وسائر الاستحقاقات الاجتماعية الأخرى أو مراجعتها بدقة؛ وينبغي عدم اعتماد استحقاقات جديدة؛ وينبغي أن تتماشى القوانين التي تُقترح مع الموارد المتاحة؛ ويجب وضع خطط تفصيلية لتنفيذ خفض الوظائف الحكومية بنسبة ١٠ في المائة.

٧١ - ويجب على المنظمات المختصة بالميزانية أن تتخذ خطوات فورية لتنفيذ توصيات مراجعي الحسابات بشأن الممارسات المتعلقة بالمشتريات. ويتعين على الجمعية أن تعتمد مشروع القانون المنقح المتعلق بالمشتريات الحكومية.

٧٢ - ويلزم أن تحسن المنظمات المختصة بالميزانية أسلوب تعاونها مع الخزانة في مجال تنفيذ اللوائح والإجراءات المالية المتعلقة بالإنفاق العام. وينبغي للمنظمات المختصة بالميزانية على الأخص أن تخصص الأموال عندما يتعين عليها أن تتحمل التزامات مالية من أجل الحيلولة دون تراكم متأخرات مستترة.

٧٣ - وما برح تحسين تحصيل العوائد يشكل تحديا أساسيا لشركة كهرباء كوسوفو. وينبغي الانتهاء من إعداد قائمة المؤسسات العامة المدنية للشركة وإرسالها للحكومة. ويلزم أن تتابع وزارة المالية والاقتصاد هذا الأمر عن كثب وأن تقوم بتجميد حسابات تلك المنظمات المختصة بالميزانية التي لا تدفع فواتير الكهرباء الخاصة بها.

حقوق الملكية

٧٤ - يمضي الإصلاح القانوني المتصل بحقوق الملكية قدما إلى الأمام. وقد أرسل مشروع القانون المتعلق بمعالجة مشاكل البناء غير القانوني إلى الجمعية لإقراره. واكتمل مشروع القانون المتعلق بالإسكان وهو موجود لدى وزارة البيئة والتخطيط المكاني لإدخال التصويبات النهائية عليه.

٧٥ - وفي ١٢ تموز/يوليه أنشئ مجلس الإشراف على وكالة كوسوفو العقارية. ويضم المجلس وزير البيئة والتخطيط المكاني وممثل عن صرب كوسوفو.

٧٦ - وقامت مديرية الإسكان والممتلكات/لجنة المطالبات المتعلقة بالإسكان والممتلكات بالبت على مستوى أول درجة في جميع المطالبات التي يبلغ عددها ١٥٥ ٢٩ التي تلقتها ما عدا واحدة. وتم التوصل إلى حل في ٩٣,٧ في المائة من تلك المطالبات، أي في ١٤٠ ٢٧ مطالبة (إحدى أولويات فريق الاتصال)، ومنها أكثر من ٩٠٠ مطالبة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ويلزم التوصل إلى حل في ما يقرب من ٦٠٠ مطالبة، علاوة على ٢٠٠ ١ مطالبة أخرى يجري الطعن فيها.

٧٧ - وما برحت وكالة كوسوفو العقارية تقوم بتسجيل المطالبات المتعلقة بالممتلكات الزراعية والتجارية المشغولة وغيرها من المطالبات المتعلقة بالسكن، حيث وردت ١١٣ ١ مطالبة حتى ١٠ آب/أغسطس. وقد تم وضع إجراءات التشغيل الموحدة التي تكفل الدعم الفعال من جانب الشرطة لكي تضطلع الوكالة بولايتها (إحدى أولويات فريق الاتصال).

٧٨ - وفي ضوء الشواغل التي جرى الإعراب عنها بشأن قدرة المحاكم على تجهيز القضايا المتعلقة بالممتلكات على نحو فعال، يجري إعداد مشروع قاعدة تنظيمية لتحل محل القاعدة التنظيمية ١٠/٢٠٠٦ التي وضعتها البعثة. وستمنح القاعدة التنظيمية الجديدة لجنة حقوق الملكية التابعة للوكالة صفة شبه قضائية بدلا من شغل المحاكم بعمليات تجهيز المطالبات. وسيظل للأطراف الحق في الطعن في قرارات اللجنة أمام المحكمة العليا.

٧٩ - وقد اتفقت الحكومة ووكالة كوسوفو العقارية على تنفيذ مشروع رائد بشأن برنامج للإيجارات (إحدى أولويات فريق الاتصال) يشمل العقارات المعروف أصحابها الواقعة تحت إدارة الوكالة الذين سيكون بوسعهم الحصول على الإيجارات المحصلة. وسيشمل المشروع ما مجموعه ٤٨١ ٣ من الممتلكات التي تديرها الوكالة بناء على طلب أصحاب المطالبات.

٨٠ - وثمة مشروع جديد يهدف إلى إعادة إنشاء السجلات المساحية من جديد في أكبر خمس بلديات سيجري الشروع فيه في القريب العاجل بدعم من البنك الدولي وحكومة السويد. وفضلا عن ذلك، تتخذ وكالة المساحة في كوسوفو خطوات لمعالجة مشكلة الشقق غير المسجلة.

حقوق الملكية: تحديات المستقبل

٨١ - يلزم تحسين عمليات التحقيق في شغل الممتلكات على نحو غير مشروع ومحاكمة مرتكبيها. ويلزم أن يقوم مكتب المدعي العام إصدار توجيه للشرطة وللمدعين العامين بشأن تناول هذه القضايا.

٨٢ - ومن شأن عملية الانتهاء من وضع خطة عمل مفصلة بشأن إجراء إصلاح قانوني أن يكفل توفير قدر أكبر من التماسك والامتثال للمعايير الدولية. وهناك حاجة إلى تحقيق التناسق في الإطار العام بأسره.

٨٣ - ويلزم معالجة حالات تراكم القضايا المتعلقة بالممتلكات من أجل كفالة تطبيق الإجراءات القانونية.

٨٤ - ويلزم استعادة سجلات كوسوفو المساحية والقضائية الموجودة حاليا في حوزة السلطات الصربية.

٨٥ - وما زالت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتنظيم أماكن الاستيطان غير الرسمية على مستوى البلديات.

التراث الثقافي

٨٦ - اعتمد المشروع المنقح للقانون المعني بالتراث الثقافي في القراءة الأولى في ٢٨ تموز/يوليه (إحدى أولويات فريق الاتصال). إلا أن القانون لم يتضمن أي من البندين اللذين وافقت عليهما بريشتينا في الاجتماعات التي تمت مع مكتب المبعوث الخاص في أواخر نيسان/أبريل. وقد أكد رئيس الجمعية ووزير الثقافة والشباب والرياضة فيما بعد دعمهما لإدراج هذين البندين في مشروع القانون قبل الموافقة النهائية عليه من جانب الجمعية، التي يُتوقع أن تتم قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٨٧ - وقد جرى التوقيع على اختصاصات جديدة للجنة تنفيذ أعمال التعمير وتم الاتفاق على برنامج عمل لعام ٢٠٠٦. وبدأت الجولة الأولى لتقديم العطاءات المتعلقة بأعمال الإعمار المكثفة في عام ٢٠٠٦ في حزيران/يونيه بالنسبة لثلاثة مواقع. ومن المتوقع أن يبدأ

العمل في هذه المواقع في نهاية آب/أغسطس. كما بدأت جولة ثانية من تقديم العطاءات في بداية آب/أغسطس بالنسبة لثلاثة مواقع أخرى وبالنسبة للأعمال الإضافية في ثلاثة مواقع سبق تقديم عطاءات بشأنها. ويتوقع بدء العمل في هذه المواقع في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وقد بدأ التعجيل بتقديم عطاء في أوائل حزيران/يونيه لإصلاح الجزء الأمامي من السقف المسروق من كنيسة ليافيسكا. وبدأ العمل في هذا الموقع في ٣١ تموز/يوليه.

٨٨ - وهناك زيادة كبيرة في عدد الحوادث المتعلقة بممتلكات التراث الثقافي والآثار. وابتداء من ١٦ نيسان/أبريل حتى ٦ آب/أغسطس، جرى إبلاغ الشرطة عن ١٨ حادثة تضمنت ثمانية حوادث، منها إحداث أضرار بالمقابر/شواهد القبور، وأربعة حوادث تتعلق بوقوع سرقات في كنائس للأرثوذكس، وأربعة حوادث تتعلق بإلحاق أضرار بمواقع دينية، وحادث واحد يتعلق بأعمال تنقيب غير مشروعة في منطقة خاصة، وحادث واحد يتعلق بإحداث ضرر في نصب تذكاري للحرب. ويجري التحقيق في ١٠ حالات، بينما أُحيلت الحالات الـ ٨ الأخرى إلى المدعين العامين.

٨٩ - وفي أعقاب هذه السلسلة من الحوادث، عقدت وزارة الثقافة والشباب والرياضة اجتماعات عاجلة مع ممثلين لقوة شرطة كوسوفو وممثلين عن قوة كوسوفو لتحديد تدابير إضافية خاصة للحماية، وخاصة للمواقع تحت التعمير حاليا، وكذلك وضع خطة تشغيلية عامة لتعزيز أمن مواقع التراث الثقافي في جميع أنحاء كوسوفو. وقد أدان الوزير والسلطات البلدية، علنا، أشد هذه الحوادث خطورة في حينها. وحددت الوزارة والشرطة في حزيران/يونيه مراكز تنسيق للاتصال السريع.

٩٠ - وليس لدى وزارة الثقافة والشباب والرياضة حتى الآن سياسة لتخصيص التمويل لحماية التراث الثقافي في عام ٢٠٠٦، الأمر الذي يؤثر سلبا على العمل في مختلف المؤسسات.

٩١ - ويجري تقييم البيانات الموجودة بالفعل في قوائم الجرد المعمارية والأثرية والمتعلقة بالمنقولات. ومن المتوقع أن تعد الوزارة خرائط تحدد المناطق التي لم يشملها الجرد بعد بحلول خريف عام ٢٠٠٦، وأن تحدد الخطوات المطلوبة لكي تشملها قوائم الجرد. وهناك ١٢ من المسؤولين والخبراء في الوزارة يتلقون تدريبا على إدارة قواعد بيانات الجرد.

التراث الثقافي: تحديات المستقبل

٩٢ - تدعو الحاجة إلى استمرار قيام الزعماء السياسيين وزعماء الطوائف بإدانة الحوادث التي تلحق الضرر بمواقع التراث الثقافي. ويلزم أن يتعاون الجمهور مع القائمين على تنفيذ القانون في هذه القضايا.

٩٣ - ويلزم إقرار مشروع القانون المتعلق بالتراث الثقافي بعد أن تُدرج فيه التعديلات التي اتُفق عليها مع مكتب المبعوث الخاص.

٩٤ - كما ينبغي إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بقوائم الجرد.

الحوار

٩٥ - عقدت دورة مخصصة للفريق العامل المعني بالمفقودين في ١٦ أيار/مايو مع قيام رئيس الوزراء بتعيين عضوين جديدين، أحدهما أحد القادة الناشطين في مجال حقوق الإنسان والآخر أحد المرتبطين السابقين بجيش تحرير كوسوفو، ومن المتوقع أن يكونا في وضع أفضل يمكنهما من المساعدة في الحصول على بيانات بشأن مواقع دفن المفقودين ومصائرهم. وقد اجتمع الفريق العامل في جلسة عامة في بلغراد في ٣١ أيار/مايو. وعلى الرغم من إحراز تقدم محدود، فهناك حاجة إلى الحصول على معلومات جديدة تؤدي إلى تحديد مصير المفقودين الباقين، وبخاصة المعلومات المتعلقة بمواقع الدفن الأخرى.

٩٦ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، عقدت الدورة الثالثة للفريق العامل المعني بالعائدين في بلغراد. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء فريق فرعي واحد على الأقل، برئاسة المفوضية، لتناول موضوعات فنية متنوعة شتى تشمل متابعة عملية تنفيذ بروتوكول العائدين.

الحوار: تحديات المستقبل

٩٧ - يلزم مواصلة الحوار بين بريشتينا وبلغراد والخروج بنتائج ملموسة، قدر الإمكان، في ضوء المحادثات الجارية بشأن مركز كوسوفو.

فيلق حماية كوسوفو

٩٨ - ما برح فيلق حماية كوسوفو يضطلع بوظائفه وفقا للقانون ووفق مدونته للإجراءات التأديبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٩٩ - وفي ١ آب/أغسطس، انضم إلى الفيلق ٢٠ عضوا من طوائف الأقليات (من صرب كوسوفو، والبوشناق، والكروات، وطائفة الروما، والطائفة المصرية)، دخل ١٩ منهم إلى

الوحدة العاملة. وما برح تمثيل الأقليات العرقية في تصاعد، إذ وصل إلى ٧,١ في المائة بعد أن كان ٦,٨ في المائة في نيسان/أبريل، مما جعل العدد الكلي يصل إلى ٢١٦ عضوا من الأقليات في الوحدة العاملة (منهم ٥٢ من صرب كوسوفو).

١٠٠ - وارتفع تمثيل المرأة في الوحدة العاملة ارتفاعا طفيفا، ووصل إلى ٣,١ في المائة. والمرأة ممثلة على جميع مستويات فيلق حماية كوسوفو وتواصل تبوء مناصب أرفع نسبيا عن الرجل.

١٠١ - واضطلع فيلق حماية كوسوفو بدور رائد في استكمال أعمال التعمير في بلدية قرية سفنجاري في بلدية ميتروفتشا، على النحو المذكور في الفقرة ٤٧ أعلاه. وفضلا عن ذلك، ما زال الفيلق يشارك في كثير من عمليات العودة الأخرى وفي المشروعات المدنية والإنسانية.

١٠٢ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، اجتمع مجلس التأديب التابع لفيلق حماية كوسوفو لأول مرة في ظل مدونة الإجراءات التأديبية الجديدة، التي نقلت المسؤولية عن التوظيف والتحقيق في حالات التأديب الكبيرة والبسيطة من قوة كوسوفو إلى الفيلق، وأوصت بفصل ١٤ عضوا عاملا في الفيلق لتغيبهم عن العمل. وباستثناء حالات التغيب عن العمل (التي تشكل ما يقرب من ٥٤ في المائة من الحالات الـ ٧٠ التي قضي فيها في عام ٢٠٠٥)، هناك انخفاض قدره ٦٠ في المائة في عدد حالات التأديب منذ عام ٢٠٠٢.

١٠٣ - وقامت أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة للفيلق بتطهير ٤٠٢ ٩٩٥ مترا مربعا من الأراضي في الفترة من ٣ نيسان/أبريل، عند بداية موسم تطهير الألغام، إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

فيلق حماية كوسوفو: تحديات المستقبل

١٠٤ - يلزم مواصلة الجهود المبذولة لتعيين أعضاء من طوائف الأقليات في الفيلق والإبقاء عليهم.

١٠٥ - وهناك حاجة إلى استمرار الفيلق في الاتصال بطوائف الأقليات، وإشاعة الطمأنينة بينهم بشأن مستقبلهم في كوسوفو ودورهم في الفيلق، والإسهام في عملية المصالحة وإقامة بيئة مستقرة في كوسوفو.

١٠٦ - وما زالت هناك حاجة إلى الدعم السياسي والمالي للتجهيزات الأساسية للبعثة، وبنيتها الأساسية، وإلى توفير التدريب المتخصص حتى يواصل الفيلق تحسين طابعه المهني.

المرفق الثاني

ألف – تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (حتى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦)

البلد	العدد	البلد	العدد
الاتحاد الروسي	٤٧	الصين	١٨
الأرجنتين	١١	غانا	١٥
الأردن	٢٠	فرنسا	٥٥
إسبانيا	١٣	الفلبين	٤٤
ألمانيا	١٨٩	فنلندا	٢
أوكرانيا	١٨٣	قيرغيزستان	٥
إيطاليا	٢٩	كرواتيا	٢
باكستان	١٥٣	كينيا	١٧
البرازيل	٢	ليتوانيا	٨
البرتغال	٧	ماليزيا	٢
بلغاريا	٣٣	مصر	٢٠
بنغلاديش	٣٢	ملاوي	٥
بولندا	١٢٣	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٦١
تركيا	١٣٤	النرويج	١٩
تيمور – ليشتي	١٠	النمسا	٢٢
الجمهورية التشيكية	١١	نيبال	١٩
الدانمرك	٢٣	نيجيريا	٣٢
رومانيا	١٧٢	الهند	٩١
زامبيا	٩	هنغاريا	٧
زمبابوي	٢٠	هولندا	١
سلوفينيا	١٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٢
السويد	٤١	اليونان	١٠
سويسرا	٧		
المجموع			**١ ٩٩٠**

باء – تشكيل دائرة الشرطة في كوسوفو
(حتى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦)

الفئة	النسبة المئوية	العدد
ألبان كوسوفو	٨٤,٠٥	٦ ٠٩٣
صرب كوسوفو	١٠,١٧	٧٣٧
أقليات عرقية أخرى	٥,٧٨	٤١٩
المجموع	**١٠٠**	**٧ ٢٤٩**
الرجال	٨٦,٣٣	٦ ٢٥٨
النساء	١٣,٦٧	٩٩١

المرفق الثالث

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (حتى ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦)

الفئة	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	٢
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٤
إيطاليا	١
باكستان	١
البرتغال	٢
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	٢
زامبيا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	١
النرويج	١
نيبال	١
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
المجموع	**٣٧**